# مذكرة حول المقاصة
# مشروع قانون المالية لسنة 2024

## مقدمة

استمرت السوق الدولية للمواد الأولية الأساسية في مواجهة تقلبات شديدة خلال سنة 2024، وذلك في ظل استمرار التحديات الجيوسياسية والاقتصادية واللوجستية والمناخية. وعلى الرغم من تراجع التضخم وتوقعات بتخفيف السياسة النقدية، فقد أظهرت أسعار المواد الطاقية والغذائية العالمية مقاومة أكبر، حيث اقتصر الانخفاض على نسبة طفيفة مقارنة بالمستويات المسجلة في سنة 2023، وبقيت الأسعار أعلى بكثير من المستويات الاعتيادية المسجلة قبل توالي الأزمات منذ سنة 2021.

وهكذا، تراوح سعر خام برنت، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2024، بين 75,9 دولاراً للبرميل و91,2 دولاراً للبرميل، مسجلا متوسطا قدره 82,9 دولاراً للبرميل، مما يمثل زيادة بنسبة 3% على أساس سنوي. فيما يتعلق بغاز البوتان، فقد تراوح سعره وفقًا للصيغة المغربية، خلال نفس الفترة، بين حد أدنى بلغ 445 دولاراً للطن وحد أقصى بلغ 601 دولاراً للطن، بمتوسط قدره 537 دولاراً للطن، مسجلاً تراجعًا طفيفًا بنسبة 0,7% على أساس سنوي.

هذه المستويات من الأسعار، والمقاربة لتلك المسجلة خلال سنة 2023، هي نتيجة لتداعيات الحظر المفروض على النفط الروسي وسياسة العرض والتي تميزت بتدخل متزايد من قبل مجموعة "أوبك+" بهدف ضبط الأسعار. كما عززت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتراجع المخزونات العالمية من المنتوج من الاتجاه التصاعدي في سوق برنت خلال جزء كبير من سنة 2024. ومع ذلك، فإن تراجع الطلب على النفط في كبرى الاقتصادات العالمية أدى إلى انخفاض سعره، حيث تراوح بين 69,1 دولاراً للبرميل و73,7 دولاراً للبرميل خلال النصف الأول من شهر شتنبر 2024.

فيما يتعلق بسوق غاز البوتان، فقد تأثر بشكل كبير بالتقلبات الحادة في سوق النفط. في الواقع، تأثرت التجارة العالمية لهاتين المادتين وأسعارهما بالأزمات التي شهدتها قناتي السويس وبنما، اللتين تُعتبران من أهم الممرات البحرية الدولية للتجارة العالمية. حيث تأثرت قناة السويس بتداعيات التوترات الجيوسياسية الإقليمية، بينما شهدت قناة بنما انخفاضًا كبيراً في مستوى المياه بسبب ظاهرة النينيو الجوية.

بالنسبة للمنتجات البترولية السائلة، فقد أظهرت أسعارها ارتباطات سلبية مع أسعار النفط الخام. حيث سجلت أسعار الغازوال والبنزين، خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2024، انخفاضات سنوية بنسبة 1,8% و4,4% على التوالي، مما جعل متوسط أسعارهما خلال هذه الفترة 800 دولاراً للطن و884 دولاراً للطن على التوالي.

فيما يتعلق بالأسعار العالمية للمنتجات الغذائية المدعمة، فقد شهدت تراجعًا خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2024، مع تسجيل عدم استقرار ملحوظ. وتم تسجيل أكبر انخفاض في سوق القمح اللين، حيث تراجع سعره بأكثر من 16% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، ليصل إلى متوسط قدره 233 دولاراً للطن. ويمكن تفسير هذا الوضع بالزيادة الكبيرة في العرض الناتجة عن وفرة المحصول في أمريكا

الشمالية وأوروبا وآسيا، بالإضافة إلى استمرار صادرات القمح اللين الأوكراني في إطار مبادرة البحر الأسود التي تشرف عليها الأمم المتحدة.

بالنسبة للسكر الخام، وبعد أن وصل إلى مستويات قياسية خلال سنة 2023، سجلت أسعاره انخفاضًا بنسبة 12% على أساس سنوي خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024، لتستقر عند متوسط قدره 483 دولاراً للطن. يعود هذا الانخفاض في الأسعار إلى التحسن الكبير في الإنتاج البرازيلي، رغم استمرار الهند في سياسة تقييد الصادرات للسنة الثانية على التوالي، بهدف دعم السوق المحلي في ظل التوقعات بانخفاض إنتاج قصب السكر.

باختصار، اتسمت الأشهر الأولى من سنة 2024 باستمرار ارتفاع أسعار المنتجات المدعمة في السوق الدولية من جهة، وظروف الجفاف التي شهدها الموسم الفلاحي 2024/2023 على الصعيد الوطني من جهة أخرى، مما أثر بشكل كبير على مستوى الإنتاج المحلي من السكر والقمح اللين. وبالتالي، فقد اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير من أجل السيطرة على التضخم وضمان تزويد البلاد بانتظام بالمواد الأساسية، وتحقيق استقرار الأسعار الداخلية بهدف دعم القدرة الشرائية للمواطنين.

بالنسبة لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام، وعلى الرغم من زيادة سعر بيعها بـ 10 دراهم ابتداءَ من 20 ماي 2024، إلا أن الدعم المقدم من الدولة لا يزال كبيرًا، حيث بلغ في المتوسط 63 درهمًا خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024، بانخفاض قدره 9% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. وبالتالي، وصلت تكلفة دعم غاز البوتان خلال هذه الفترة إلى حوالي 10,45 مليار درهم.

أما بخصوص السكر، ومن أجل الحفاظ على سعر البيع في السوق الوطنية على الرغم من رفع سعر شراء النباتات السكرية منذ 14 أبريل 2023، وكذا من أجل تشجيع الفلاحين على الإنتاج الوطني من السكر الأبيض، تم الرفع من المنحة الجزافية المخصصة لدعم استهلاك السكر ب 27% لتصل إلى 3,6 درهم للكيلوغرام. وبالتالي، بلغت تكلفة دعم استهلاك السكر المكرر، خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024، حوالي 3,08 مليار درهم، مسجلةً زيادة تقارب 15% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

فيما يتعلق بالسكر الخام، ومن أجل تعويض العجز المتزايد في الإنتاج الوطني من السكر الأبيض الناتج عن ظروف الجفاف، وفي ظل سياق دولي يتميز بارتفاع أسعار السكر الخام، منحت الدولة دعماً إضافياً متوسط مرجحا لاستيراد هذا المنتج بقيمة 2,18 درهم للكيلوغرام خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024. وبلغت تكلفة استيراد السكر الخام خلال هذه الفترة 1,35 مليار درهم، مسجلة زيادة بنسبة 10% مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة.

وبالتالي، بلغت التكلفة الإجمالية لدعم السكر (المكرر والخام) 4,43 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، بزيادة قدرها 13,36% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

فيما يتعلق بالدقيق الوطني للقمح اللين، حافظت الحكومة على الدعم الأحادي البالغ 143,375 درهم للقنطار لنفس مستوى الحصة المخصصة للدقيق الوطني من القمح اللين، والذي بلغ 6,26 مليون قنطار. وقد نتج عن ذلك تكاليف مالية تقارب 880 مليون درهم خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024، وتشمل هذه التكاليف الإجراءات المتخذة لتعزيز قيمة الإنتاج المحلي من القمح اللين، ولا سيما تغطية تكاليف التخزين والتوريد.

بالنسبة للقمح اللين، ونظرًا للعجز في الإنتاج الوطني لهذه المادة خلال الموسم الفلاحي 2024/2023 بسبب آثار الجفاف، واستمرار تجاوز سعر التكلفة عند استيراد القمح اللين مقارنة بالسعر المستهدف، واصلت الدولة تقديم دعم للاستيراد بالإضافة إلى تعليق الرسوم الجمركية على الواردات طوال سنة 2024. الهدف من

هذا الإجراء هو تأمين إمدادات السوق الوطنية بهذه المادة الحيوية والحفاظ على استقرار سعر الخبز عند 1,20 درهم وكذا أسعار الدقيق.

وبالتالي، سجلت المنحة الجزافية التي تمنحها الدولة لاستيراد القمح اللين خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024 متوسطًا قدره 13,17 درهم للقنطار، مقابل 62,15 درهم للقنطار خلال نفس الفترة من سنة 2023، بانخفاض قدره 79%. وبذلك بلغ دعم استيراد القمح اللين 687 مليون درهم مع نهاية غشت 2024، متراجعًا بنسبة 69% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2023.

وعليه، بلغت التكلفة الإجمالية لدعم استيراد القمح والدقيق الوطني للقمح اللين 1,57 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مسجلة انخفاضًا بنسبة 50% مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة.

كما واصلت الدولة دعم أسعار استهلاك بعض المنتجات الغذائية لصالح سكان الأقاليم الجنوبية بمبلغ قدره 88 مليون درهم خلال الفترة من يناير إلى غشت من سنة 2024.

فيما يتعلق بالمحروقات، وفي إطار مواصلة سياستها لمكافحة التضخم، خاصة من خلال ضمان استقرار أسعار نقل الأشخاص والبضائع، واصلت الدولة في سنة 2024 تقديم الدعم الاستثنائي المخصص للنقل الطرقي. وقد بلغ المبلغ المخصص لهذه العملية للفترة من يناير إلى غشت 2024 نحو 1,55 مليار درهم، مقارنة بـ 800 مليون درهم خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الدولة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، من خلال برمجة ميزانية قدرها 16,536 مليار درهم بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2025.

## تطور السوق الدولية للمواد المدعمة

اتسمت **سوق النفط الخام** بالتقلب الشديد في الأسعار على مدار السنتين الماضيتين، تحت تأثير العديد من العوامل الماكرو اقتصادية والجيوسياسية.

في سنة 2023، بلغ الطلب العالمي على النفط مستوى 101,7 مليون برميل يومياً، مسجلاً زيادة قدرها 2 مليون برميل مقارنة بسنة 2022، وذلك نتيجة لتعافي الاقتصاد في الصين وارتفاع حركة السفر الجوي. وفيما بقي الطلب مستقراً في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سجل ارتفاعاً ملحوظاً في الدول غير الأعضاء في المنظمة، لا سيما في الصين. في سنة 2024، شهد نمو الطلب تباطؤاً، حيث اقتصرت الزيادات على مستويات معتدلة خلال الربعين الأول والثاني، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض استهلاك النفط في الصين والظروف المناخية المواتية. وتشير التوقعات إلى استمرار هذه الوتيرة المعتدلة خلال سنة 2025، مع زيادة متوقعة تُقدر بمليون برميل يومياً.

في سنة 2023، بلغ العرض العالمي من النفط مستوى قياسياً قدره 101,9 مليون برميل يومياً، مدفوعا بزيادة الإنتاج في كل من الولايات المتحدة والبرازيل وغيانا، مع تعويض ذلك جزئياً عبر تخفيضات الإنتاج التي أقرتها منظمة أوبك+. في سنة 2024، لا يزال السوق يشهد تقلبات ناتجة عن تعديلات الإنتاج وحالة عدم اليقين الاقتصادي. وتواصل الدول غير الأعضاء في أوبك+، لا سيما الولايات المتحدة، زيادة إنتاجها، في حين تساهم تخفيضات الإنتاج التي تنفذها أوبك+ في التأثير على توازن السوق.

أظهرت المخزونات العالمية تقلبات كبيرة، حيث ارتفعت في بداية السنة قبل أن تبدأ في الانخفاض اعتباراً من شهر يونيو. ووفقاً للتوقعات، يُتوقع أن تستمر المخزونات في التراجع خلال سنة 2024 نتيجة تخفيضات الإنتاج، ولكنها قد تعاود الارتفاع في سنة 2025 مع انتهاء التخفيضات الطوعية التي أقرتها أوبك+.

فيما يتعلق بالتجارة العالمية للنفط، شهدت سنة 2023 إعادة تنظيم واضحة، حيث ارتفعت الصادرات الروسية نحو آسيا، في حين زادت الواردات الأوروبية من الولايات المتحدة. في سنة 2024، عوضت زيادة صادرات الدول غير الأعضاء في أوبك+ جزئياً تخفيضات الإنتاج التي أقرتها أوبك+، في حين تباطأت الواردات الصينية. وقد أثرت أزمة البحر الأحمر على تدفقات النفط العالمية، مما تسبب في تأخيرات وزيادة الضغوط على المخزونات، الأمر الذي دفع بعض المستوردين إلى تنويع مصادر إمداداتهم.

فيما يتعلق بالمنتجات البترولية، بلغ متوسط السعر السنوي لخام برنت 82 دولاراً للبرميل في عام 2023، مقارنة بـ 99 دولاراً للبرميل في عام 2022، مسجلاً انخفاضاً بنسبة تقارب 17%. بين يناير وغشت 2024، تراوح سعر برميل خام برنت بين 76 و91 دولاراً للبرميل، محققاً متوسطاً قدره 83 دولاراً للبرميل، مما يمثل زيادة بنحو 3% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2023.

بين يناير وغشت 2024، تراوح سعر الغازوال بين 699 دولاراً للطن و921 دولاراً للطن، بمتوسط بلغ 800 دولار للطن، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 1,84% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2023. في المقابل، تراوح سعر البنزين بين 764 دولاراً للطن و1010 دولارات للطن، مسجلاً متوسطاً قدره 884 دولاراً للطن، ما يمثل انخفاضاً بمقدار 41 دولاراً للطن مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة.

شهد السوق العالمي **للغاز البترولي المسال** استقراراً نسبياً في سنة 2024، رغم التحديات المرتبطة بالإمدادات، مثل الاضطرابات في قناة بنما والتوترات في البحر الأحمر. واصل الطلب العالمي على الغاز البترولي المسال نموه، مسجلاً زيادة قدرها 14,8 مليون طن في سنة 2023 مقارنة بالسنة السابقة، ليصل إلى 357 مليون طن، ما يعادل ارتفاعاً بنسبة 4,33%. وقد جاءت هذه الزيادة مدفوعة بالطلب من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تُعدّ أكبر مستهلك لهذه المادة، حيث تستحوذ على 47% من الطلب العالمي.

أما بالنسبة للعرض العالمي لهذا المنتج، فقد سجل نمواً ملحوظاً بنسبة 4,05% على أساس سنوي، ليصل إلى حجم إجمالي يبلغ 358 مليون طن. ويُعزى هذا التوسع بشكل أساسي إلى أمريكا الشمالية، وتحديداً الولايات المتحدة، التي زادت إنتاجها بنسبة 7,7%. ويرجع الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى التدفقات المتزايدة باستمرار للسوائل الناتجة عن الغاز الطبيعي المستخرج من حقول الغاز الصخري.

تواصل التجارة العالمية للغاز البترولي المسال ديناميكيتها، حيث تستحوذ آسيا على غالبية الصادرات، على الرغم من القيود اللوجستية المؤقتة. وتشير التوقعات إلى استمرار النمو خلال سنة 2024، سواء على مستوى الطلب أو العرض، مما يعزز الدور الاستراتيجي للغاز البترولي المسال في مزيج الطاقة العالمي. في سنة 2023، بلغ متوسط السعر السنوي للغاز البوتان، وفقاً للصيغة المغربية، 546 دولاراً للطن، مسجلاً انخفاضاً ملحوظاً قدره 193 دولاراً للطن مقارنة بالذروة التي تم تسجيلها في سنة 2022.

في سنة 2024، اتبعت أسعار البوتان الإقليمية المسار الموسمي المعتاد، مع تقلبات أقل بشكل ملحوظ. ففي حين تجاوزت الانخفاضات السعرية خلال عام 2023 نسبة 40% بين الذروة في بداية السنة وأدنى قيمة، اقتصرت الانخفاضات المسجلة في سنة 2024 على نسبة 14% خلال الأشهر التسعة الأولى. بالفعل، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2024، تراوح سعر الغاز البوتان وفقاً للصيغة المغربية بين 445 دولاراً للطن و601 دولار للطن، بمتوسط قدره 537 دولاراً للطن، مقارنة بـ 541 دولاراً للطن خلال نفس الفترة من السنة السابقة، مسجلاً بذلك انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0,8%.

شهد **السوق العالمي للسكر** ديناميكية معقدة خلال موسم 2024/2023. ورغم تسجيل إنتاج قياسي في البرازيل وانتعاش الإنتاج في أوروبا والصين، إلا أن العجز

المسجل في المواسم السابقة، إلى جانب قيود التصدير التي فرضتها الهند والتوترات اللوجستية، قد استمرت في ممارسة ضغوط على الأسعار. بلغ الإنتاج العالمي للسكر، المقدر بـ 181,263 مليون طن، زيادة بنسبة 1,98%، في حين ارتفع الاستهلاك بنسبة 1,43% ليصل إلى 181,463 مليون طن، مما أسفر عن عجز قدره 0,2 مليون طن. وقدرت التجارة العالمية لموسم 2024/2023 بـ 64 مليون طن، مع سيطرة السكر الخام على 62% من هذه التجارة. عوضت زيادة صادرات البرازيل الانخفاضات في تايلاند وتوقف الصادرات في الهند. خلال الفترة بين 2019 و2023، ارتفعت أسعار السكر الخام بنسبة 92%، لتصل إلى 566 دولاراً للطن في سنة 2023. وبين يناير وغشت من سنة 2024، تراوحت الأسعار بين 416 دولاراً و575 دولاراً للطن، بمتوسط قدره 483 دولاراً للطن، مسجلة انخفاضاً بنسبة 12% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2023، ويرجع ذلك أساساً إلى وفرة العرض البرازيلي.

سجل **السوق العالمي للحبوب** نمواً معتدلاً خلال موسم 2024/2023، حيث قدرت الإنتاجية بـ2852,8 مليون طن، بزيادة قدرها 1,39 %. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بارتفاع إنتاج الحبوب الثانوية بنسبة 3,4% وإنتاج الأرز، في حين انخفض إنتاج القمح بنسبة 2,18%، ويرجع ذلك أساساً إلى الظروف الجوية غير المواتية في منطقة البحر الأسود. وفي الوقت ذاته، بلغ الاستخدام العالمي للحبوب 2846,5 مليون طن، مسجلاً نمواً بنسبة 2%، مدعوماً بزيادة الطلب على القمح والحبوب الثانوية. كما شهدت التجارة العالمية للحبوب ارتفاعاً بنسبة 4,74%، لتصل إلى 502,1 مليون طن، بفضل زيادة صادرات القمح والذرة. ورغم تراجعها مقارنة بسنة 2023 والمستويات المرتفعة لسنة 2022، استمرت أسعار القمح اللين في تسجيل تقلبات ملحوظة خلال سنة 2024، حيث تراوحت بين 206 و275 دولاراً للطن، بمتوسط قدره 233 دولاراً للطن.

## دعم غاز البوتان

بلغ متوسط الدعم السنوي المخصص لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام خلال سنة 2023 انخفاضاً ملحوظاً قدره 25 درهماً على أساس سنوي. وقد مثل هذا الدعم 63% من سعر البيع للمستهلك، حيث بلغ متوسطه 69 درهماً في سنة 2023، ليحتل بذلك المرتبة الثانية من حيث الارتفاع خلال السنوات التسع الأخيرة.

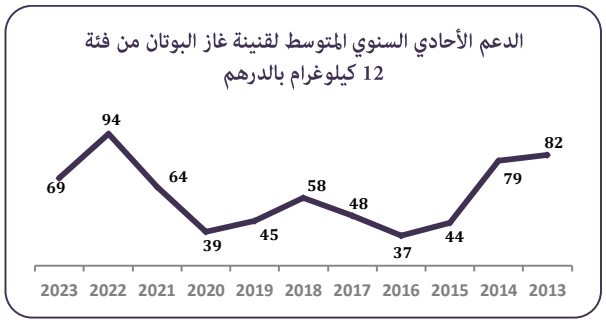


خلال الفترة من يناير إلى شتنبر 2024، تراوح الدعم المقدم لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام بين 47 و75 درهماً، بمتوسط قدره 61 درهماً. ويمثل هذا المتوسط انخفاضاً بنسبة 10,3% (7 دراهم) مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2024، اتخذ الدعم المقدم من الدولة مساراً تنازلياً، حيث وصل إلى أدنى مستوياته في شهر يونيو. وتعكس هذه التطورات مسار أسعار غاز البوتان، التي شهدت انخفاضات شهرية متتالية حتى بلوغ الحد الأدنى السنوي.

ومع ذلك، خلال الربع الثالث من سنة 2024، انعكست هذه الاتجاهات، حيث شهدت قيمة الدعم زيادة تجاوزت 50 درهماً، على الرغم من ارتفاع أسعار البيع في ماي 2024 وتراجع سعر الصرف بنسبة 3,4% بين شهري أبريل وغشت.

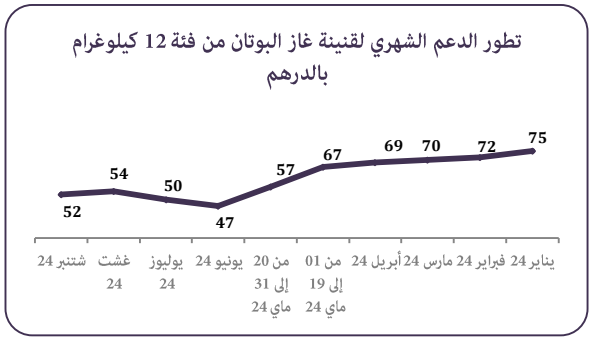

شهدت الأسعار العالمية لغاز البوتان انخفاضاً كبيراً في عام 2023، بنسبة تجاوزت 26% على أساس سنوي، مما أدى إلى تخفيض كبير في كلفة صندوق المقاصة، التي انخفضت بنسبة 23,4% لتستقر عند 16,737 مليار درهم، مسجلة تراجعاً بقيمة 5,075 مليار درهم مقارنة بالسنة السابقة. ورغم هذا الانخفاض، لا تزال الميزانية المخصصة لدعم غاز البوتان لسنة 2023 عند ثاني أعلى مستوى تاريخي لها، بعد المستوى المسجل في سنة 2022.

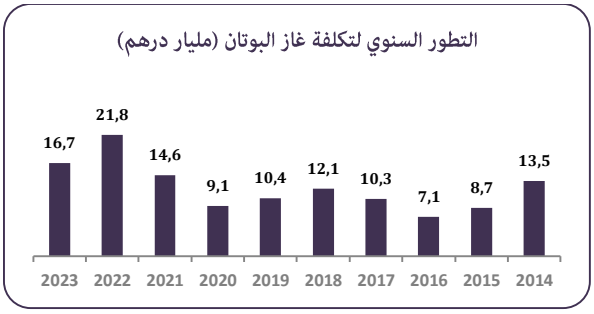


## دعم السكر

شهدت الإنتاج الوطني من السكر تراجعاً كبيراً بين سنتي 2019 و2024 بنسبة تقارب 68%. ففي سنة 2019، بلغت الإنتاج أعلى مستوياته مسجلا 600 ألف طن. ومع ذلك، بدءاً من سنة 2020، تم تسجيل انخفاض ملحوظ حيث تراجعت الإنتاج إلى 500 ألف طن. واستمر هذا الاتجاه التنازلي خلال السنوات التالية: 388 ألف طن في سنة 2021، 321 ألف طن في سنة 2022، ثم تراجع حاد إلى 224 ألف طن في سنة 2023. وفي سنة 2024، وصل الإنتاج إلى أدنى مستوى له، مسجلا 191 ألف طن فقط. وعلى مدار هذه الفترة، بلغ متوسط الإنتاج حوالي 371 ألف طن.

يُعزى هذا التراجع الكبير إلى توالي سنوات الجفاف والنقص المتزايد في الموارد المائية، مما وضع قطاع صناعة السكر أمام تحديات كبيرة. ونتيجة لذلك، ازدادت اعتماد المغرب بشكل كبير على السوق الدولية لتلبية احتياجات الاستهلاك الوطني. ويأتي هذا الوضع في سياق عالمي يتسم بتقلبات حادة في أسعار السكر.

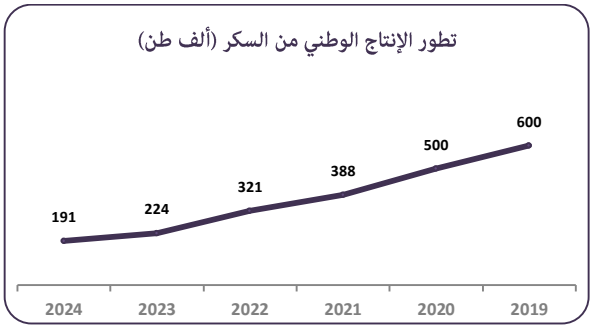


نتيجة لذلك، تراجع معدل تغطية الاستهلاك عبر الإنتاج الوطني من 50% في سنة 2019 إلى 19% في سنة 2023، ثم إلى 16% في سنة 2024.

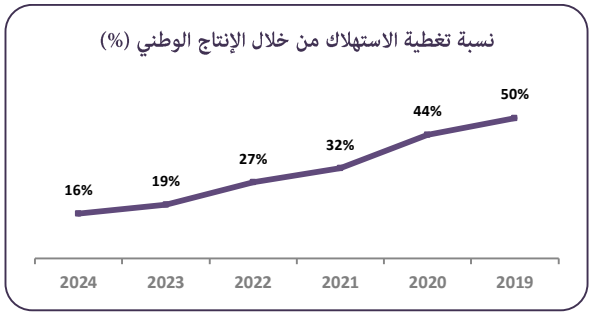


قبل مراجعة الدعم الجزافي الموجه لاستهلاك السكر وزيادته بنسبة تقارب 27% اعتباراً من 14 أبريل 2023، ليصل إلى حوالي 3,60 درهم للكيلوغرام مقابل 2,84 درهم للكيلوغرام سابقاً، نتيجة إعادة تقييم أسعار المحاصيل السكرية، بلغت كلفة صندوق المقاصة لدعم السكر مبلغاً سنوياً يناهز 3,4 مليار درهم.

مع تطبيق الدعم الجديد، ارتفعت كلفة صندوق المقاصة لدعم استهلاك السكر إلى 4,07 مليارات درهم في سنة 2023، ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 4,38 مليارات درهم في سنة 2024.

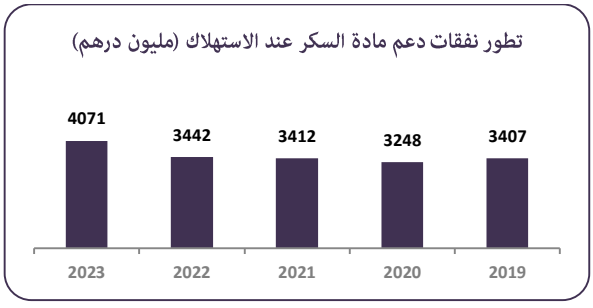


ارتفاع أسعار السكر الخام في السوق الدولية والزيادة الكبيرة في الكميات المستوردة لتعويض العجز المتزايد

في الإنتاج الوطني أدى إلى ارتفاع كبير في كلفة استرجاع الرسوم على الاستيراد التي تتحملها الدولة. وبعد أن استفادت الدولة من مبالغ استرجاع على واردات السكر الخام بين سنتي 2018 و2020 نتيجة انخفاض الأسعار العالمية، انعكس الاتجاه اعتباراً من سنة 2021. وقد تسببت هذه الوضعية الجديدة في قفزة نوعية في الميزانية المخصصة لتسوية ملفات الاستيراد، حيث بلغت 1,27 مليار درهم في سنة 2022 و2,5 مليار درهم في سنة 2023.

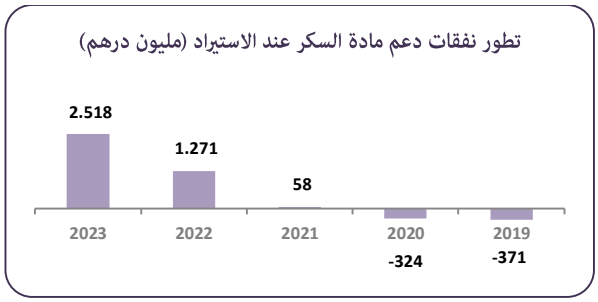


## دعم القمح اللين والدقيق الوطني من القمح اللين

وفقاً لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، بلغ إنتاج الحبوب 31,2 مليون قنطار خلال موسم 2024/2023، مسجلا تراجعاً بنسبة 43% مقارنة بالموسم السابق، وبنسبة تقارب 70% مقارنة بذروة الإنتاج خلال الموسم الفلاحي الجيد 2021/2020.

يُعزى هذا التراجع إلى الظروف المناخية غير المواتية للسنة الثالثة على التوالي، بالإضافة إلى الإجهاد المائي الذي أثر على العديد من المناطق الفلاحية المخصصة للحبوب في البلاد، مما تسبب في خسائر كبيرة في المحاصيل، خاصة في جهة الدار البيضاء-سطات.

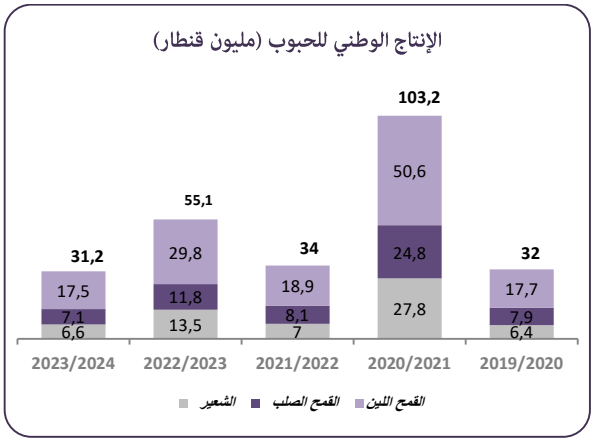


بلغت كمية القمح اللين المجمعة خلال موسم 2024/2023 حوالي 1,65 مليون قنطار، ما يمثل حوالي 9,4% من الإنتاج الوطني لهذا المحصول، مقارنة بـ 6% خلال الموسم السابق و33% خلال الموسم الفلاحي الجيد 2021/2020.

لا يعتمد معدل التسويق (الكمية المجمعة/الكمية المنتجة) فقط على حجم المحصول، بل يتأثر أيضاً بعوامل أخرى مثل جودة الإنتاج، المخزونات المتوفرة في بداية الموسم، وديناميكية سوق الدقيق والمنتجات الأخرى المرتبطة به.

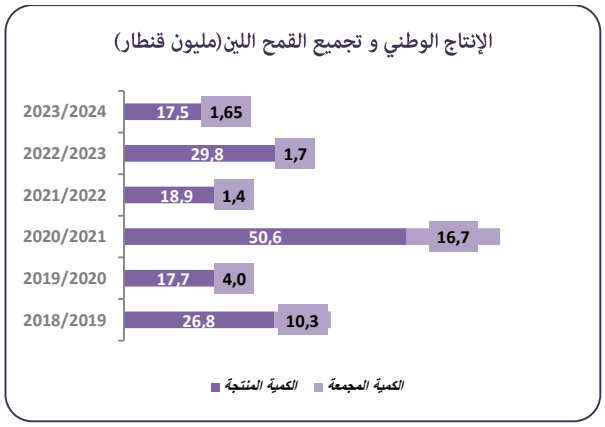


بلغت نفقات صندوق المقاصة لدعم القمح اللين المحلي والدقيق الوطني المستخرج منه 1,344 مليار درهم (باستثناء نظام استرجاع الرسوم على الاستيراد) مع نهاية سنة 2023، مسجلة زيادة بنسبة 5,77% مقارنة بالسنة السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة دعم هذه المنتجات تراوحت خلال السنوات الخمس الماضية بين 1,29 مليار درهم و1,53 مليار درهم.

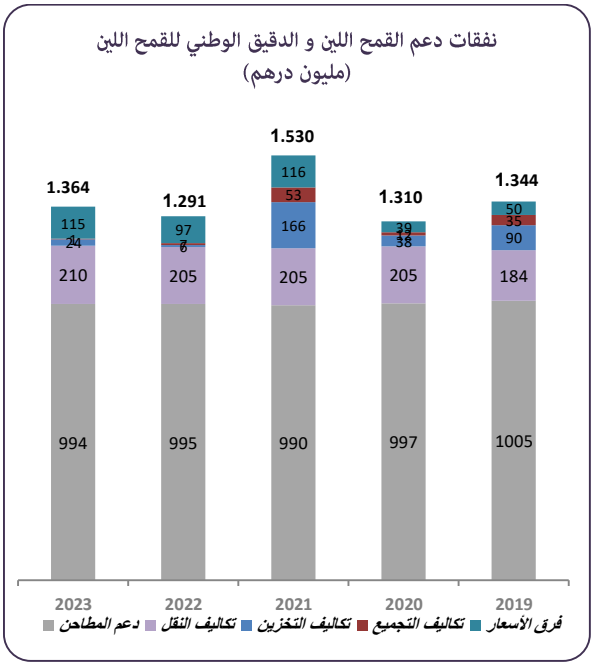


## التدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين برسم سنة 2024

في إطار التزام الدولة القوي بمواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين، تم اتخاذ عدة تدابير تهدف إلى تحقيق استقرار أسعار المنتجات الأساسية الموجهة للاستهلاك الداخلي، رغم تقلب أسعارها في الأسواق العالمية، ومن بين هذه التدابير:

**غاز البوتان:** على الرغم من زيادة سعر بيع قنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام بـ 10 دراهم اعتباراً من 20 ماي 2024، لا يزال الدعم المقدم من الدولة لتثبيت سعر استهلاك هذه القنينة مهماً، حيث بلغ متوسط الدعم حوالي 63 درهماً خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 9% مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة. وبالتالي، بلغت تكلفة صندوق المقاصة لدعم غاز البوتان خلال الفترة المذكورة حوالي 10,45 مليار درهم.

**السكر المكرر:** بهدف الحفاظ على نفس سعر بيع السكر في السوق الوطنية، ورغم الزيادة الأخيرة في أسعار شراء المحاصيل السكرية التي تم تطبيقها منذ 14 أبريل 2023 لتشجيع الفلاحين على إعادة تنشيط الإنتاج الوطني للسكر الأبيض، تم رفع الدعم الجزافي المقدم من الدولة لاستهلاك السكر بنسبة 27% ليصل إلى 3,6 دراهم للكيلوغرام. ونتيجة لذلك، بلغت تكلفة دعم استهلاك السكر المكرر خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024 حوالي 3,08 مليارات درهم، مسجلة زيادة تقارب 15% على أساس سنوي.

**السكر الخام:** لتغطية العجز المتزايد في الإنتاج الوطني للسكر الأبيض نتيجة ظروف الجفاف، وفي ظل سياق دولي يتميز بارتفاع كبير في أسعار السكر الخام، قدمت الدولة دعماً إضافياً متوسطاً عند الاستيراد بقيمة 2,18 درهم للكيلوغرام خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024. ونتيجة لذلك، بلغت تكلفة استيراد السكر الخام خلال هذه الفترة حوالي 1,35 مليار درهم، مسجلة زيادة بنسبة 10% مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة.

**الدقيق الوطني من القمح اللين:** أدى الحفاظ على دعم جزافي بقيمة 143,375 درهم للقنطار لنفس مستوى حصة الدقيق الوطني المستخرج من القمح اللين، البالغة 6,26 ملايين قنطار، إلى تحمل ميزانية الدولة تكلفة تقدر بحوالي 880 مليون درهم خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024. وتشمل هذه التكلفة أيضاً الإجراءات الموجهة لتثمين قيمة الإنتاج المحلي من القمح اللين، ولا سيما تغطية تكاليف التخزين والتخزين المؤقت.

**القمح اللين المستورد:** نظراً للعجز في الإنتاج الوطني لهذا المنتج خلال الموسم الفلاحي 2024/2023 نتيجة آثار الجفاف واستمرار تجاوز تكلفة الاستيراد للسعر المستهدف، حافظت الدولة على تعليق رسوم الاستيراد الجمركية خلال سنة 2024، بالإضافة إلى تقديم دعم للاستيراد. وتهدف هذه الإجراءات إلى ضمان تزويد السوق الوطنية بهذه المادة الأساسية واستقرار سعر الخبز عند 1,20 درهم وأسعار الدقيق. نتيجة لذلك، بلغ متوسط الدعم الجزافي المقدم من الدولة لاستيراد القمح اللين خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024 حوالي 13,17 درهماً للقنطار، مقارنة بـ 62,15 درهماً للقنطار خلال نفس الفترة من سنة2023، مسجلا انخفاضاً بنسبة 79%. وبلغت تكلفة دعم استيراد

القمح اللين حوالي 687 مليون درهم مع نهاية غشت 2024، بانخفاض قدره 69% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2023.

**تموين الأقاليم الجنوبية:** استمرار دعم بعض المنتجات الغذائية لفائدة سكان الأقاليم الجنوبية بمبلغ إجمالي قدره 88 مليون درهم خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024.

**قطاع النقل الطرقي:** بهدف استقرار أسعار نقل الأشخاص والبضائع، تواصل الحكومة تقديم الدعم الاستثنائي الموجه لمهنيي النقل الطرقي خلال سنة 2024. وبلغت الميزانية المخصصة لهذه العملية خلال الفترة من يناير إلى غشت 2024 حوالي 1,550 مليار درهم، مقارنة بـ 800 مليون درهم خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

## الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025

ستواصل الدولة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، من خلال برمجة غلاف مالي يقدر ب 16,536 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025.